تحسينه عن غيره او ذكره مسنوما الشروط الخمسة لان
ابن الصلاح لا يرى التحسين والتصحيح والتضعيف في زمنه قال
العراقي وعند التصحيح ليس بمكث في عصرنا وقال يحيى بمكن قال
شارحنا هناك وكذا التحسين والتضعيف وقبل لا مانع من امكان
ذلك في بعض الاحاديث كهذا الحديث ويكون المراد بعدم الامر
مكان عنده اي على الاطلاق وشروط الخمسة قال في البيقونية
لها الصحيح وهو ما اتصل اسناده ولم يشذ او يعل ، برويه
عدل ضابط مثله ، معتمد في ضبطه ونقله ، والحسن المعروف
طرقا وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت حصل المخفض اي
والاضافي فان كل مخفض اضافي ولا عكس اذ المخفض ما لم يسبق
شيء اصلا والاضافي ما قد مر امام المقصود سواء سبقه شيء اولا
وقوله وبالجملة حصل الاضافي اي فقط ابي بالاضافة اي
حصل بالنسبة الى غيرهما اي البسملة والحمدلة وهذا تفسير للاضافي
واعترضه الحلبي وسيف الدين البصيري قوله غيرهما حيث قال
الثاني اي بالاضافة الى ما بعدهما لا الى غيرهما كما قيل لان غيرهما
هو ما تخلل بينهما وما وقع وما وقع بعدهما ومجموع ذلك لا تعتبر
الاضافة اليه اهـ اي اذ من جملة الغير البيت الاول وهو يقول
راجع اليه والجملة بعده فليست مبتدا بها ابتداء اضافيا بالنسبة
لهذا البيت واجيب بان المراد بغيرهما ما بعدهما لان قوله بقول
راجع اليه ليس مقصودا لذاته بل لغيره فكانه لم يذكر عليه
اي شخصي وهو ما علم بحيث سمي بعينه غير متناول لما اشبهه
منه جزئي الا انه لا يقال شخصي ولا جزئي تاديا في مقام التعليم
فليس فيه غلبة وفي التعبير بهما انه معتمل علم الجنس وكذا في التعبير
باسم اجمال انه اسم جنس الواجب الوجود اي الذي وجوده
واجب اي لا يتصور في العقل عدمه لاستحالته والا فغيره ممكن
والتي بعدها لبيان الموضوع له لا منه والا كان كليا خلافا له وخصت
الاولى لانها اصل جميع الصفات لانبنائها عليها والثانية لمناسبتها
للمقام

للمقام وان كانت لازمة لما قبلها قوله وصفات اي صفتان منشؤها
قوله من الرحمة مصدر اي لاصل رحم الفعل لان الصحيح ان الاشتقاق
من المصدر قوله للمبالغة اي للدلالة بالمادة والاستعمال لا بالوضع
والصيغة على المبالغة بمعنى التكثير في معناهما فلا يرد ان المبالغة ان
ثبتت للنبي غير حاله وصفات الله منزهة عن ذلك على ان جعلها
بمعنى التكثير لا يلائم في صفاته تعالى لانها لا تقبل الزيادة
والنقص ولكونها متناهية في الكمال وصاغها منها على صيغة المبالغة
مجاز كذا قال بعضهم وعدم القبول واضح في صفات الذات دون
صفات الافعال ويقبلها بالمادة اذ يندفع ما قيل من جعل الرحمن الرحيم
من صيغ المبالغة مع كونهما صفتين مشبهتين نظر اه حلبي اهـ لقا
بخ ان مراد الحلبي المخفض ثم هذا الملتن متلقى في غير ثم هنا وان اراد
الحلبي وان اراد الحلبي ان ما مضى في ثم على البسملة فظاهر قوله
الخ اي الكثرة معتبرة فيه المبالغة لا من المبالغة اي ان الزيادة
المستفادة منه اعظم والا فليس مشتملا على ما في الرحيم وزيادة كما
في قطع وقطع فان ما في صفات الرحمة هو مفيض جلايل النعم والرحيم
هو مفيض دقائقها فيقتضي ان الرحمن مفيض اي معطي فالتشبيه في
مطلق زيادة احدهما على الاخر والا ففي قطع المشدد ما في المخفف وزيادة
وليس كذلك في الرحمن قوله من زيادة البناء اذ رحمن خمسة احرف ورحيم
اربعة احرف وقطع المخفف ثلاثة والمشدد اربعة اذ الحرف المشدد
حرفين وهذه القاعدة في المشتقين فتحدى النوع مخرج بالقيد الاول زمن
وزمان وبالثاني حذر وحاذر فان حذر اصيغة مبالغة وحاذر اسم
فاعل فالاول ابلغ قوله وصفتان اي صفتا الله هنا وهو الاظهر
بدليل استدلال الحلبي بقوله لان زيادة المبنى اوهذا اجلان زيادة البناء
قوله يقول اذ انما لم يرد في البسملة بالحمدلة بل اورد فيها بدل كراهة
ونسبه وكونه شارعا في الحلال لفوايد منها ان شان الحمدلة حظ
عظيم اذ هو عند المحققين اظهار الصفات الكمالية لله تعالى وذلك
يستدعي التوبة عن سايرالذنوب ورجا المغفرة عن سايرالعيوب

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)